الأمم المتحدة S/2000/649

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2000
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أذكركم بوجاهة الأمر ١١٦ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن طلب توضيح تدابير الحماية المؤقتة في قضية العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي قضية: جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا.

وتسجل حكومة بلدي أن المحكمة أصابت في استنادها إلى العواقب المدمرة للعدوان وإلى الطابع المتفجر للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تطلب بالتالي الامتثال العاجل لتدابير الحماية المؤقتة التي أوضحتها في أمرها. فقد أمرت المحكمة أوغندا بما يلي:

١ - الكف عن المساس بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، وسلامة ممتلكاتها ومواردها الطبيعية، وكذا حقوقها المتعلقة باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي والصكوك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان؛

٢ - اتخاذ جميع التدابير اللازمة فورا للامتثال لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) الذي يطالب القوات الأوغندية وجميع القوات الأخرى بالانسحاب الفوري والكامل من أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية (عملا بالفصل السابع من الميثاق)؛

إن حكومة بلدي التي تقدر هذا الأمر حق قدره لأنه وجيه وصادر في الوقت المناسب، تحيي المحكمة عن جدارة لما قامت به من عمل وتسترعي اهتمام مجلس الأمن لما عليه، بصفته جهازا تابعا للأمم المتحدة يسهر على صون السلم والأمن الدوليين، من مسؤولية عما يلي:

١ - فرض احترام قرارات محكمة العدل الدولية وتيسير تنفيذها فورا لا سيما إذا كانت أمرا زجريا تمهيديا؛

٢ - الحيلولة دون التماطل في تنفيذ قرارات المحكمة الصادرة في قضية الاعتداء على جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا تزال معروضة على المحكمة، حتى لا يشكل هذا التماطل سابقة خطيرة تهدد بزوال الثقة في المحكمة، أعلى هيئة قضائية في منظومة الأمم المتحدة؛

٣ - التأكيد من جديد على قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠) والإسراع بتنفيذه لكي يتطابق مع الأمر ١١٦ الصادر عن محكمة العدل الدولية والذي يطالب أوغندا بالانسحاب الفوري من أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية، في انتظار قيام المحكمة التي لا تزال تنظر في القضية بإصدار حكمها على أساس وقائع الحالة الموضوعية؛

وترجو كم حكومة بلدي أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه م. كابانغا
السفير، الممثل الدائم